EX PROFESSO
ISSN : 2543-3512
ISBN : 2016-856
Université Hamma Lakhdar
El- Oued

من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص

د/ سهل ليلى
جامعة محمد خيضر -بسكرة

جاءت هذه الدراسة لتوضّح أكبر نقلة في اللسانيات، أبسط ما يقال عنها أنّها كشفت عن ضيق شديد في الدراسات التي اعتمدت على الجملة. واعتبرتها الوحدة اللغوية الكبرى خاصة في الدراسات الأدبية، فيعتبر هذا نبذا للنموذج القديم وإحلال جديد محلّه، أو تطور جدلي مستمر متصاعد.

The abstract:

This study came to illustrate the greatest move in the linguistics, the simplest thing that we can say about it is that it has revealed a great narrowness in the studies that relied on the sentence. And considered it the biggest linguistic unit, especially in the literary studies, and this is a renounce of the old model and replaced it with a new one, or a continuous dialectical development

تعرف لسانيات الجملة la linguistique de texte بأنّها صورة من صور التّحليل النّحوي ، يقف في معالجته عند حدود الجملة. وترى أنّها الوحدة اللغوية الكبرى التي ينبغي أن يقعّد لها دون أن يتجاوزها إلا في القليل النادر –الاستدراك مثلا– فإذا ما تعدّى الأمر في تجاوز حدود الجملة إلى مجموعة تتابعات كبرى، تتصل بكلية النص وبنائه العام عن طريق البحث في تلك الظواهر التي تتعلق ببنية النص الكلية. فإنّ ذلك تجاوز للسانيات الجملة إلى لسانيات النص.[1]

حيث نجد أنّ الدرس اللساني وقف منذ القديم عند حدود "الجملة"، فبيّن مكوناتها ومختلف القواعد التي تحكمها، وعلى ذلك قامت النظريات النحوية والاتجاهات اللسانية المختلفة والمتعاقبة، فالجملة بنية قارة في الكلام نفسه[2]، وهذا لم يمنع من إحاطة الغموض بها وتباين صور التعريف منذ القديم حتى وقتنا الحاضر، وما زالت هناك معايير مختلفة لجملية الجملة، دون الاعتراف صراحة بأنها تعريفات نهائية، وذلك راجع لاختلاف توجهات الدارسين ومعاييرهم اللغوية المعتمدة، مما أعاقهم عن التوصل إلى تعريف جامع لها إلى درجة الخلط بينها وبين الكلام. [3]

ولقد اختلف الدارسون العرب القدامى والمحدثون في تحديد مفهوم الجملة، وانقسموا إلى اتجاهين كبيرين، اتجاه يسوّي بين الجملة والكلام، واتجاه آخر يفرّق بينهما. أما الاتّجاه الأول فيمثله "ابن جني"(ت 392 ه) في قوله:«أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل...فكل لفظ استقل بنفسه وجُنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»[4].

ونجد "الزمخشري"(ت 538 ه)يعرّفها بقوله:«الكلام هو المركب من اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو فعل واسم نحو قولك: ضُرب زيدٌ، وانطلق بكر، وتسمى الجملة»[5]."

أما الاتجاه الثاني، فيمثله كل من الرضي "الاستراباذي" و"ابن هشام الأنصاري"، والجملة عند علماء هذا الاتجاه تدلّ على معنى مغاير لمعنى الكلام، فالجملة عند رضي الدين "الاستراباذي"، ما تضمّنت الإسناد الأصلي، سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، أو سائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل

والمفعول[6]، والصفة المشبهة، والظروف، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته فقد رأى أن كل كلام جملة ولا ينعكس[7].

ويعرفها ابن هشام الأنصاري بقوله:« الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ: قام زيد، والمبتدأ أو الخبر كـ: زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضُرب اللِّص أو قائم الزيدان، وكان زيد قائما، ظننته قائما، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين، كما يتوهم كثير من الناس، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال:«ويسمى الجملة»، والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما.»[8].

ويقسم اللغويون الجملة نظريا إلى قسمين أساسيين، هما:

– جملة نظام(System Sentence)، وهو شكل الجملة المجرد الذي يولد جميع الجمل الممكنة والمقبولة في نحو لغة ما.

– جملة نصيّة (Texte Sentence)، وهي الجملة المنجزة فعلا في المقام نفسه، وفي هذا المقام تتوفر ملابسات لا يمكن حصرها يقوم عليها الفهم والإفهام، وتتعدد الجمل في المقام الواحد وعلى لسان شخص واحد نظريا إلى ما لانهاية له، وهذا التعدد يعود إلى التفرد في البنية المولدة للجمل؛ أي إلى نحو الجملة، ولكنه يخرج عنها عندما يتعلق الأمر برصد عمل الدلالة في النصوص في وجوهه المختلفة[9].

ومن خلال هذا التقسيم للجملة، نجد أن الجملة عند جون لاينز(J. Lyons) هي الغاية الوحيدة الكبرى التي تسعى إليها كل دراسة لغوية، وربما هذا ما جعل علماء تحليل الخطاب، ومنهم براون (G. Brown) ويول (G. Yule)، يعتمدون النوع الثاني من الجمل في دراستهم، أي الجملة في إطارها التداولي الموضوعة في سياقها التواصلي.[10]

وهناك من يعد الجملة أكبر وحدة قابلة للوصف النحوي، ويرجع كثير من الدارسين هذه المقولة إلى "بلومفيلد" (Bloomfield)، وبذلك فقد اعتبر الجملة الوحدة الأساسية للتحليل.[11]

وتشترك التعريفات السابقة في اعتبار الجملة أكبر وحدة للتحليل[12]، وأنها الوحدة اللغوية الأساسية المستقلة بذاتها التي ليست جزءا من وحدة لغوية أكبر منها[13].

ولا تعترف لسانيات النص باستقلالية الجملة، ولسانيات الجملة لا تتجاوز حدودها إلى النص، ونظرا لقصورها، وتضييق مساحة البحث فيها وتحجيم وسائلها،اندفع البحث إلى النظر في النصوص؛ بل ربّما كان هذا الاندفاع بالمنهج والرؤية التي قامت عليها لسانيات الجملة[14]، فلسانيات النصّ تدرس النصّ من حيث هو بنية مجرّدة تتولد بها جميع ما نسمعه، ويطلق عليه لفظ (نص)، ويكون ذلك كما يقول"الأزهر الزناد""برصد العناصر القارة في جميع النصوص المنجزة مهما كانت مقاماتها وتواريخها ومضامينها، وهي في هذا تتقاطع في موضوعها مع جميع العلوم المختلفة بدراسة النص، وتجمعها فتتجاوزها" [15].
ويرى كثير من اللغويين المحدثين ضرورة لسانيات النص، لكنّهم في الوقت نفسه لا يرفضون معطيات لسانيات الجملة؛ فنرى أنّ "فانديك" الذي وجّه نقده لنحو الجملة على أساس عدم كفايته لوصف ظواهر تتجاوز حدود الجملة ،لا يعني رفض مقولات نحو الجملة أو التقليل من قيمتها، أوالتشكيك في صحتها؛ بل إنّ الأمر بالنسبة له ولغيره من علماء النص يمكن أن يتحدّد في إدخال عناصر دلالية وتداولية إلى الوصف والتحليل اللغويين[16]. وإنّ الفهم الحق للظاهرة اللسانية يوجب دراسة اللغة دراسة نصية، وليس الاجتراء والبحث عن نماذجها، وتهميش دراسة المعنى كما ظهر في لسانيات "بلومفيلد" أول أمرها، ومن ثم كان التمرّد على لسانيات الجملة والاتّجاه إلى لسانيات النص أمرا متوقعا واتجاها أكثر التصاقا مع الطبيعة العملية للدرس اللساني الحديث.وإنّ "دراسة النصوص هي دراسة للمادة الطبيعية التي توصلنا إلى فهم أمثل لظاهرة اللغة، حين تتعقد العلاقات بين مكوّنات الصياغة اللغوية،وترتدّ أعجازها على صدورها، وتتشابك العلاقات في نسيج معقد الشكل والمضمون،على نحو يصبح فيه ردّ الأمر كلّه إلى الجمل أونماذج الجمل،تجاهلا للظاهرة المدروسة، وردّا لها إلى بساطة مصطنعة تُخِلّ بجوهرها وتُفضي إلى عزل السياقات المقالية والمقامية، والأطر الثقافية واعتبارها أمرا قائما خارج النحو وطارئا عليه" [17]. فالعلماء الذين اهتموا بلسانيات الجملة قد أبعدوا العوامل الاجتماعية والتبليغية، واهتموا في المقابل بالوصف من دون النظر إلى السياق اللغوي، ليس لأنهم

غير وعاة به، وإنما لأنهم رأوه من الناحية المنهجية لا يدخل في ما تقتضيه دراساتهم وأبحاثهم في تحليل اللغة، وبذلك بقيت كثير من الإشكالات مطروحة على بساط البحث.

وإذا كان التركيز قد انصبّ على اللغة في جانبها الوصفي مما أدى إلى الاهتمام بدراسة اللسان، فإنه يجب ألا ننسى أنّ اللسان يؤدّي وظيفة تبليغية تتحقق باستعمال الأفراد له في الواقع الاجتماعي لقضاء حاجاتهم، والتعبير عن أغراضهم ومقاصدهم، مما لزّم إعادة الاعتبار لدراسة الظواهر الكلامية التي كانت مبعدة من الدراسة منذ "سوسير"،لأنّهم عدّوها خارجة عن موضوع اللسانيات[18].

وهكذا توسّع موضوع الدراسة، فتعدّت لسانيات الجملة أو لسانيات اللسان كما تسميها "خولة طالب الإبراهيمي" ،إلى كل ما له أثر في العملية التبليغية، بما في ذلك مختلف القرائن الحالية والمقالية؛ فاللغة ظاهرة إنسانية يلتقي فيها الفكر والثقافة، وهي وسيلة هذا اللقاء والتفاعل بين المتكلمين، مما يدعو على رأي "بنفنيست" "Benveniste" إلى لزوم قيام لسانيات جديدة تتأسس على اللغة والثقافة والشخصية[19]، وبالتالي تبيّن للمختصين أنه ينبغي لهم أن يتجاوزوا في تحليلهم النشاط الكلامي البشري حدود الجملة، وأن يعتبروا النص هو الوحدة القاعدية للخطاب اللغوي[20].

وفي هذا الصدد يقول اللغوي الألماني "روك RUcke": "أخذت اللسانيات النصية بصفتها العلم الذي يهتم ببنية النصوص اللغوية، وكيفية جريانها في الاستعمال شيئا فشيئا مكانة هامة من النقاش العلمي في السنوات الأخيرة؛ حيث لا يمكن اليوم أن نعدّها مكملا ضروريا للأوصاف اللغوية التي اعتادت أن تقف عند الجملة، معتبرة إياها أكبر حد للتحليل؛ بل تحاول اللسانيات النصية أن تعيد تأسيس الدراسة اللسانية على قاعدة أخرى هي النص لا غير، لكن هذا لا يعني أننا نعتمد المعنى المتداول بين الناس للنص (نص مكتوب عادة ما يأخذ شكل منتوج مطبوع)؛ بل ينبغي أن ندرج في مفهومنا للنص كل أنواع الأفعال التبليغية التي تتّخذ اللغة وسيلة لها" [21]. ومن الواضح أيضا عدم إلغاء لسانيات النص للسانيات الجملة، ولعل إشارات "جوليا كريستيفا" توضّح الحاجة إلى النظر في بنية الجملة بشكلها المعياري[22]، ومن هنا فليس لأحد الاتجاهين أن يلغي الآخر. وفي تراثنا العربي من الدلائل ما يشير إلى ضرورة الجمع بين المنهجين، وذلك من مأثوراتنا أن القرآن

يفسّر بعضه بعضا، وأن السنة تُفصّل ما في القرآن من إجمال[23]، ويذهب الدكتور "سعيد بحيري" "إلى أنّ التراث النحوي السابق (نحو الجملة) بكل ما يضمّه من تصورات ومفاهيم وقواعد وأشكال ووصف وتحليل، غير ذلك الأساس الفعلي الذي بنيت عليه هذه الاتجاهات النصية بكل ما تتسم به من تشعيب أفكارها وتصوراتها"[24].

كما تتنوّع فوائد لسانيات النص وتتداخل مع أسباب الحاجة إليها، بعد أن أصبحت تلك الحاجة مُلحّة لتغيّر كثير من المفاهيم النقدية الحديثة، وتغيّر النظرة اللسانية إلى مفهوم اللغة ووظيفتها عند تحليل الخطاب، وفيما يلي توضيح ذلك بإيجاز:

من الواضح أن لسانيات النص قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بتحليل الخطاب، وبوجود مذاهب نقدية جديدة تركز على النص، كبنية كلية لا على الجمل باعتبارها بُنى فرعية. وعلى هذا اجتذبت النصوص علم النحو، بناء على وجود تلك المذاهب باتجاهاتها النصية؛ حيث صنع ذلك تطورا واضحا من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص، الذي يشمل النص وسياقه وظروفه وفضاءاته، ومعانيه المتعانقة القبلية والبعدية، مراعيا ظروف المتلقي وثقافته وأشياء كثيرة تحيط بالنص[25].

لم تفسّر كثير من الظواهر اللغوية تفسيرا كافيا، وربما تغيّر الحال،إذ اتجه الوصف إلى الحكم على هذه الظواهر في إطار وحدة أكبر من الجملة، ويمكن أن تكون هذه الوحدة هي النّص.

من هنا فإنّ النّص يهتم في تحليلاته بضمّ عناصر جديدة لم تكن موجودة في نحو الجملة؛ إنّه يذهب في تحليله إلى قواعد جديدة منطقية ودلالية وتركيبيه،ليقدم شكلا جديدا من أشكال التحليل لبنية النص وتصوّر معايير التماسك والترابط والانسجام،ولهذا تضافرت تقريرات اللسانيين من أمثال"Hartmann هارتمان"،"Gilisson جليسون"، Sandrissساندرس" وغيرهم، على أن نحو النص بالنسبة لأي لغة بعينها هو أكثر شمولا وتماسكا من النحو المصوّر في حدود الجملة[26].

3. تغيّر الدّرس اللّساني في نظرته إلى اللّغة،وذلك للإحساس الطاغي بالوظيفة الاجتماعية لها، وإلى ضرورة وجود الدور التواصلي الذي يعُدُه علماء اللسانيات جوهر العمليات

الاجتماعية ،حيث "أدرك علماء اللسان أن اجتزاء الجمل يحيل اللغة الحية فتاتا وتفاريق من الجمل المصنوعة المجففة أو المجمدة"[27].

4. الإفادة من لسانيات النص في خدمة الترجمة من لغة إلى أخرى؛ حيث يمكن للسانيات النص أن تقدم إسهامات لدراسات الترجمة بعكس اللسانيات التقليدية التي تُعنَى بالنظم الافتراضية،لأن الترجمة من أمور الأداء وليس امتلاك النحو والمعجم فقط كافيا للقيام بالترجمة،بسبب الحاجة إلى الترابط في استعمالات اللغة وذلك من المهام الأساسية لنحو النص[28].

وإنّ النظر فيما يستدعي تناول العلمين (لسانيات الجملة ولسانيات النص) في ما يجمع بينهما فيمنع تأسيس اللاحق منهما (أي لسانيات النصوص)، وما يفرّق بينهما، فيحتّم وجودهما مفترقين أو مجتمعين في القليل أو الكثير. ويمكن ولوج هذه القضية من باب مفهوم فلسفي عام، يوصلنا إلى ضبط حدود كل من العلمين، فننظر فيما يلي أسس كل علم من حيث الموضوع والمنهج والغاية[29]:

1- الموضوع: من حيث الموضوع تدرس لسانيات الجملة ما يعرف بالجملة وتعريفاتها عديدة يتوسّل بعضها بالمعنى، فيربط حدودها باستيفاء المعنى، وبعضها بالشكل والمعنى، فيربط حدودهما باستيفائهما معا، وبعضها يرتبط بالشكل فقط. وتدرس لسانيات النّصوص ما يعرف بالنّص، وتعريفاته متعدّدة هو الآخر، حيث يقوم بعضها على مفهوم التعدّد في أجزاء الملفوظ الواحد، ويذهب بعضها إلى اعتبار كل ملفوظ مهما كان حجمه نصا، فيكون اللفظ المفرد ما هو في حدود الجملة وما تجاوزها نصا. إذ تتّفق كلها في تركيبها من سلسلة من الوحدات التي تقبل التحليل إلى وحدات أصغر، ويتواصل هذا التقسيم حتى يستوفي جميع الأقسام الممكنة، وبعضها يطلق النص على جميع الوحدات اللغوية ذات الوظيفة التواصلية الواضحة التي تحكمها جملة من المبادئ منها الانسجام والتّماسك والإخبارية. وبعضهم يفرّق بين نص هو كائن فيزيائي منجز، وخطاب هو موطن التفاعل والوجه المتحرّك منه. ويتداخل في الاستعمال مفهوم النص من حيث هو وحدة لسانية قائمة بذاتها بمفهوم النص أو النصوص المعتمدة في دراسة ما؛ بل إنّه يتجاوز الملفوظ اللغوي إلى كل

ما يدلّ على شيء ما ، فتكون العلامات البصرية أو الإشارية نصوصا يتجاوز درسها حدود اللسانيات إلى علم العلامات.

2- المنهج: أما من حيث المنهج فيتحتَم رفع كثير من اللبس؛ فنمهّد إلى النظر الصحيح المميّز بين لسانيات الجملة و لسانيات النصوص، وأهمّها يتعلّق بالتصنيف؛ فالجملة مثلا تنقسم إلى أنواعها باعتماد معايير تختلف عن معايير إلى بسيطة ومركّبة، ومهما تعدّدت أنواعها، فإنّ تلك المعايير تبقى لغوية يستنبطها النحو الواصف من شكلها بصرف النظر عن مدلولها، أما النّصوص فتنقسم إلى أنواعها، وفق مضامينها في الأساس، وإن اعتبر الشكل في ذلك فهو من درجة ثانية؛ فالنص يصنّف إلى أدبي وقانوني وسياسي وفلسفي، باعتماد معيار الشكل وحده، أو الشكل والمضمون معا؛ والنص الأدبي ينقسم إلى نثر وشعر باعتماد الشكل اللغوي وباعتماد الشكل الفني أيضا، إلى رواية ومسرح وخرافة ومذكرات...الخ.

3- الغاية: يسعى كل واحد من النحوين إلى وصف النظام الذي يقوم به موضوع درسه،والنظام جملة من العلاقات المحكومة بقواعد تقيم أشكالا يُقاس عليها الكلام، فيكون صحيحا مقبولا،وصحيحا غير مقبول، أو غريبا وخاطئا مقبولا، وخاطئا غير مقبول، والصحة تتعلق بالبنية الدالة من حيث مطابقتها للشكل المولّد لها، أو خروجها عنه، أما المقبولية فتتعلّق بالمعنى، وهذه الصفات تطبّق في مستوى الجملة، ولكنها تتعثّر في مستوى النص، وهذه الحقيقة تعود إلى مبدأ كوني ينسحب على جميع الظواهر[30].

يتبيّن أن النص يحتوي الجملة، فإذا ما حصل التطابق بين النص والجملة في الكمية، فلقائل أن يقول: "ما الفائدة من نحو آخر يدرس الموضوع نفسه"؟ وهذه قضية مطروحة في كثير من المواضع ضمنيا أو صراحة، أما إذا تلفّظ المتكلم بما هو دون الجملة وفهم عنه سامعه، فيطرح سؤال من نوع آخر يتعلق بآليات ذلك الفهم ومفاتيحه، فهذا الملفوظ الناقص من حيث المنطوق تام من حيث المفهوم؛ وهذا التمام مرتبط بالمقام؛ حيث تتوفّر العناصر المتممة ارتباطا لفظيا بما سبق أن ذكر فيه، أو ارتباطا غير لفظي بتوفّر العناصر المتممة في المقام ، وهي بذلك تعمل عمل الملفوظ المعبّر عنه لو ذكر[31].

والمستويات الثلاثة ما هو دون الجملة والجملة وما فوقها في دلالتها، ترتبط بالمقام ارتباطا واحدا، وهذا الارتباط يعتمده طرفا التواصل في تركيب الكلام وتحليله،لكن نحو الجملة قاصر على بيان وجود هذا الارتباط، إذا ما تعدّى الملفوظ مستوى أكبر وحدة لفظية يشتغل عليها (أي الجملة) بالزيادة أو النقصان، وتظهر ها هنا الحاجة إلى جهاز وصف يتجاوز حدود الجملة، فيقف على دلالة النصوص والبنية التي تحكمها.

والجدول التالي يوضح أوجه الاتفاق والاختلاف بين النحوين (الجملي والنصي)[32]:

أوجـه الاتفـاق		أوجـه الاختـلاف
نحو الجملة	* الاتساق (Cohesion). *الانسجام (Coherence)	–استقلال النحو عن السياق بأنواعه. –قيامه على التحليل بإخضاع كل الجمل إلى قواعد ثابتة – قيامه على النمذجة والتقطيع. – خضوعه للإطراء القواعدي. – الاقتصار على مكونات الجملة.
نحو النص	*الاتساق (Cohesion). *الانسجام (Coherence)	– القصـد –التنـاص –الاعتراف بالمؤشر الأسلوبي (الخصوصية الأسلوبية). – رعاية الموقف. – القبـول. – الإعلاميـة.

وهكذا تختلف لسانيات النصّ عن لسانيات الجملة ، حيث إنّ المعنى في نحو الجملة لا يظهر مرتبطا بالدلالة المطلقة للنص، وينحصر في نطاق دلالي ضيق منفصل لا يمكن أن يفهم منه السياق العام للخطاب[33]. ويُصّر اللسانيون على وحدة تماسك النص، وبالتالي ينتفي عندهم الفصل بين مستويات التشكيل النصي، وهذا ما يمكن تسميته بالنظرة الكلية للنص، وهو يقوم على مبدأ التماسك الذي يتمثل في الخاصية الدلالية الجامعة للخطاب من أدلة إلى أخرى، بفضل جملة من الوسائل والأدوات التي يعنى التحليل اللساني النصي في ضوء نحو النصوص بتحديدها وتوظيفها من خلال نظرة شمولية،تتجاوز نظرة التحليل النحوي التقليدي والأسلوبية، وعليه سيكون من مهام لسانيات النص دراسة الخواص التي تؤدي إلى تماسك النص، وتعطي عرضا لمكونات منظّمة لنماذجه النصية، وقد تكون هذه المكوّنات مبعثرة غير خاضعة لمنطق التنظيم النحوي المألوف، ويكون حينها واجبا على المحلل استكشاف الخيط الحريري الرابط بينها، ليشكّل منها نسيجا متميّزا، وهذا ما يعطي أهمية كبرى للروابط التقليدية التي تظهر على مستوى التشكيل السطحي. وقد حاول مجموعة من الدارسين عنوا في وقت مبكّر بدراسة نحو النص، تأسيس نظرية شاملة تبحث في الترابط النصّي من حيث أشكاله ووسائله، ولعلّ أهمّهم "هاليداي"، فانديك"، "فاينريتش" و"دوبوجراند"[34].

ولقد تعددت آراء الباحثين في المجالات التي تطرحها لسانيات النص بتعدد المدارس اللغوية التي ينتمي إليها كل منهم، فمنهم من ركّز على النواحي اللغوية في الدراسات النصية، ورأى أن النتائج المتوخاة من ممارسة نحو النص وتحليلاته هي لذات اللغة، وبهدف إيجاد نماذج نصية مقننة في تلك اللغة، وتقييد اللغة على مستوى النص، بعد أن تم ذلك على مستوى الجملة. ورأى آخرون أنه لا يجب التوقف عند النتائج التي يفرزها التحليل النصي والاكتفاء بذلك؛ بل لابدّ من توظيف تلك النتائج في تطبيقات تمسّ حياة الإنسان، وتعمل على تطويرها، بما يحقّق له مزيدا من التقدّم والرقيّ مثل علوم التربية و النفس والاجتماع[35].

ومن الباحثين من يرى ضرورة توظيف العلوم المختلفة في التحليل النصي من أجل النص نفسه ، لأنّ علم النص يستهدف ما هو أكثر عمومية وأكثر شمولية، فهو يتعلق بكل

أشكال النص الممكنة الأدبية،الاجتماعية، الطبية...)، وبالسياقات المختلفة المرتبطة به[36]. ولا يمكن فصل لسانيات النص عن العلوم الأخرى المرتبطة بها، وهذا ليس إلغاء لخصوصية هذا العلم؛ بل هو الاتجاه إلى العقلانية في معالجة النصوص؛ إذ قصرت هذه المعالجة على النواحي اللغوية فقط.[37]

وغير بعيد عن هذا التوجّه يعرض الدكتور "صلاح فضل" لمهمّة لسانيات النص، فيرى "أنها تختص بوصف العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بمستوياتها المختلفة، وشرح المظاهر العديدة لأشكال التواصل واستعمال اللغة، كما يتم تحليلها في العلوم المتنوعة"[38].ثم يتعمّق في الهدف المرجو من لسانيات النص إلى مظاهر برجماتية مثل: شرح كيفية امتلاك المتحدثين لكفاءة القراءة وسماع المظاهر اللغوية المعقدة المتمثلة في النصوص، وفهمها واستخلاص معلومات محددة منها، والتخزين الجزئي على الأقل لهذه البيانات في الذهن، وإعادة إنتاجها طبقا للمهام والأغراض، أو المشكلات التي تثار من أجلها.

كما يتمركز عمل عالم النص أساسا مهما اختلفت أشكاله وأنواعه ومميزاته حول وصف العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بمستوياتها المختلفة، وشرح أشكال التواصل واستخدام اللغة. فلسانيات النص تجمع بين أنواع النصوص وأنماطها في السياقات المختلفة، وجملة من الإجراءات النظرية والوصفية والتطبيقية التي تتسم بطابع علمي محدد، ولهذا يجب الربط بين انتشار لسانيات النص، وذيوع التحليلات النصية في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية الحديثة، أو بروز مناهج متعددة فيها، أهمها التحليل المضموني الذي يصف النص بطريقة عبر تخصصية[39]. كما تهدف لسانيات النص إلى صياغة القواعد الممكنة من تحديد كلّ النّصوص النحوية في لغة ما بوضوح، وتزويد المتلقّي بوصف شامل للأبنية. كما تسعى في المستوى التحليلي إلى الكشف عن الأبنية السطحية والعميقة للنصوص ، من خلال البحث في علاقات الترابط والتناغم، والكشف عن العلاقات الرابطة بين القارئ والنصّ والمنتج ، ضمن ثلاثية (نص–سياق–تداول).

ومن خلال ما سبق نلاحظ أنّ لسانيات النص تُعَدّ علما بكرًا؛ إلا أنّها في تجاوزها نحو الجملة محاولة إيجاد قواعد لنحو النّص، ستصبح من أهم فروع اللسانيات التي يعتمد عليها

أي باحث في أي مجال معرفي كان، ولذلك من الواجب الاهتمام بلسانيات النص التي يراها بعضهم السبيل الوحيد للقضاء على العقم الذي ران طويلا على نحو الجملة بعد نظريات "تشومسكي"، فضلا عن ذلك فإنّ الجهود القيّمة التي قام بها اللغويون والأصوليون العرب القدامى، تكون أفضل أساس لإقامة نظريات نصية جديدة.

إلا أنّ العديد من اللسانيين إلى يومنا هذا لا يزالون يصرّون على ضرورة الوقوف عند حدّ الجملة كوحدة كبرى قابلة للتحليل، وعدم تخطّيها إلى وحدات أخرى أكبر منها، ولم يعد ذلك من صميم الدراسة اللسانية، حيث نجد دارسين آخرين يؤكّدون على حتمية تعدّي الجملة إلى وحدات لغوية أكبر منها قابلة للتحليل، لما في ذلك من فائدة تعود بالضرورة على تحليل الجملة ذاتها. وبناءً على ذلك أدخلوا مصطلحات ومفاهيم جديدة غير الجملة مثل: الملفوظ، الخطاب والنص، فهذه المصطلحات تدلّ على قيام لسانيات جديدة تختلف عن لسانيات الجملة لها مفاهيمها الخاصة ورؤاها المتميزة في التحليل.

قائمة الهوامش

1-)ينظر : سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مكتبة لبنان، ط1، 1997، ، ص 218.
2- ( ) الأزهر الزناد، نسيج النص، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1991، ص14.
3- ( ) روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998، ص88.
4- ( ) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (د ت)، 37/1.
5- ( ) الزمخشري، المفصل في العربية، دار الجيل، بيروت، ط1، 1993، ص6.
6- ( ) بلقاسم دفة، في النحو العربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003، ص15.
7- المرجع نفسه، ص 16.
8- ( ) ابن هشام، مغني اللبيب، دار الكتب العلمية، مصر، ج2، ص49.

9- ( ) الأزهر الزناد، نسيج النص، ص14.

10-( ) براون ويول، تحليل الخطاب، ترجمة: محمد لطفي الزليطي ومحمد التريكي، دار النشر العلمي لمطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1997، ص24.

11-( ) بشير إبرير، من لسانيات الجملة إلى علم النص، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة عنابة، الجزائر، 2005، ص4.

12-( ) خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000، ص167.

13-( ) براون ويول، تحليل الخطاب، ص26.

14-( )ينظر :الأزهر الزناد، نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1993، ص 20.

15-( ) المرجع نفسه، ص 66.

16-( )ينظر :سعيد حسن بحيري، مرجع سابق، ص 218.

17-( ) جميل عبد المجيد، علم النص أسسه المعرفية وتجلياته النقدية، عالم الفكر، ع2، م32، أكتوبر 2003، ص 67.

18-( )ينظر :بشير إبرير، التفكير التربوي وإشكالات قراءته (من الجملة إلى علم النص)، مجلة قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة عنابة ، 2005، ص 8.

19-( )ينظر :خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ اللسانيات العامة، ص 58.

20-( )ينظر : خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ اللسانيات العامة ، ص 167.

21-((21) Rucke.H, 1980 Linguistique Textuelle et enseignement du français, Hotier, Paris1980 ,p168

22-( )ينظر : أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي ،مكتبة زهراء الشرق القاهرة ،دط، 2001.، ص 70.

23-( )ينظر :روبرت دوبوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 4.

24-( ) سعيد حسن بحيري، مرجع سابق، ص 134.

25-( )ينظر :محمد مفتاح، دينامية النص تنظير وإنجاز، المركز الثقافي العربي، ط2، بيروت/ لبنان، 1990، ص 30.

26-( )ينظر :سعد مصلوح، من نحو الجملة إلى نحو النص، جامعة الكويت،الكتاب التذكاري بقسم اللغة العربية ،إعداد وديعة طه نجم،1990، ص 415.

27-( ) سعد مصلوح، من نحو الجملة إلى نحو النص ، ص415.

28-( ) ينظر :أحمد عفيفي، مرجع سابق، ص 41.

29-( ) ينظر :الأزهر الزناد، نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، ص 16.

30-( )ينظر :المرجع نفسه، ص 16.

31-( )ينظر : المرجع نفسه ، ص 16.

32-( ) نعمان بوقرة، نحو النص مبادؤه واتجاهاته الأساسية في ضوء النظرية اللسانية الحديثة ،مجلة علامات ،النادي الأدبي الثقافي، ج61 ، مج 16 ، جدة ،جمادى الأولى 1428هـ/مايو 2007 ، ص 26.

33-( )ينظر :مصطفى النحاس، نحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب، ص 11.

34-( )ينظر : نعمان بوقرة، مرجع سابق، ص 27.

35-( )ينظر :خليل بن ياسر البطاشي، الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب ، دار جرير للنشر والتوزيع ، ط1، عمان ، 2003 ، ص 48.

36-( )ينظر : المرجع نفسه، ص48.

37-( )ينظر :المرجع نفسه، ص 49.

38-( ) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 49.

39-( )ينظر :نعمان بوقرة، مرجع سابق، ص 45.